

دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة - حالة الجزائر -
(دراسة قياسية 1990-2014)

Role of the bank credit channel in the transmission of monetary policy in the
debt economy - case of Algeria- empirical study(1990-2014)

د/ بقبق ليلي أسمهان، أستاذة محاضرة، جامعة معسكر -
أ/ بورقعة سنوسي ، أستاذة مساعدة، جامعة معسكر -

الملخص:

في اقتصاد الاستدانة يشكل القرض المصرفي المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصاد ، وتتم ادارة السياسة النقدية عن طريق ادوات مباشرة (أداة تأطير القروض). وتنتقل آثار هذه السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي خصوصا عن طريق قناة الائتمان المصرفي وذلك ما اثبتته الدراسات القياسية .

إن إشكالية السياسة النقدية في الجزائر ترتبط بالانتقال من الاقتصاد المخطط و الموجه إلى اقتصاد السوق. انتقال الاقتصاد الجزائري تجسد بصدور قانون 90 – 10 المتعلق بالنقد و القرض . ومنذ تطبيق هذا القانون تركت الادوات المباشرة للسياسة النقدية المكان لدخول الادوات الغير مباشرة حيز التطبيق وذلك لمحاربة الاختلال النقدي الذي ميز الفترة السابقة .

لغاية اليوم لا يزال الاقتصاد الجزائري يظهر خصائص اقتصاد الاستدانة ، ولهذا السبب اظهرت نتائج الدراسة القياسية ان القناة النقدية و قناة القرض المصرفي هي القنوات الاكثر ملائمة في نقل اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : انتقال السياسة النقدية، القرض البنكي ، نموذج VAR

Abstract :

In a debt economy, bank credit is the main source of financing of the economy .The monetary policy is implemented through direct instruments (supervision of credit). Its effects are transmitted to the real economy mainly through the bank lending channel. This is show by some empirical studies. .

The issue of monetary policy in Algeria is posed in terms of transition from a controlled and planned economy to a market economy. This transition has been materialized through the enactment of Law 90/10 on of money and credit. Since the implementation of this law, the direct instruments of monetary policy must make room for indirect instruments to combat monetary imbalance that characterized the previous period.

To this day, the Algerian economy has characteristics which are similar to that of a debt economy . That is why the results of our study show that the monetary channel and the bank lending channel seem be the most relevant channels of transmission of monetary policy to real economy impulses in Algeria .

Key words: monetary policy transmission, bank loan, VAR model

المقدمة

القناة التي تكون الأكثر ملاءمة وسيطرة في نقل أثر هذه السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي هي قناة الائتمان وذلك ما توصلت إليه البعض من الدراسات .

ان إشكالية السياسة النقدية في الجزائر ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحول الذي شهده الاقتصاد الجزائري بالانتقال من الاقتصاد المخطط و الموجه إلى اقتصاد السوق. فبعد ان كانت السياسة النقدية خاضعة كلية للسلطة السياسية وأجهزتها ، استوجبت المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق، إصلاحها بموجب قانون النقد و القرض ، الذي غير مسار السياسة النقدية تدريجيا من الرقابة المباشرة نحو أساليب الرقابة الغير مباشرة لتصبح عمليات إعادة الخصم و الاحتياطي الإجباري أدوات مهمة لإدارة السياسة النقدية نحو تحقيق الاستقرار في الأسعار.

وفي العشري الأخيرة (ابتداء من سنة 2000) ونتيجة لظاهرة فائض السيولة النقدية التي شهدتها المنظومة المصرفية الجزائرية و الناتجة عن الارتفاع المتواصل في أسعار المحروقات، استحدث بنك الجزائر أساليب جديدة لإدارة سياسته النقدية تمثلت أساسا في أسلوب استرجاع السيولة وكذا أسلوب الوديعة المغلة للفائدة إلى جانب أسلوب الاحتياطي القانوني الذي يستمر العمل به . ان توجيه السياسة النقدية عن طريق الأساليب الأنفة الذكر سمح بامتصاص جزء معتبر من فائض السيولة وهو ما انعكس على احتواء الضغوط التضخمية .

ان إدارة السياسة النقدية عن طريق الأساليب السابقة لم يكن ممكنا إلا بوجود مجموعة من القنوات التي كانت مسئولة عن نقل اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، هذه القنوات التي ترتبط طبيعتها وفعاليتها بالخصائص التي تميز النظام المالي الجزائري والذي لا يزال يغلب عليه خصائص الأنظمة المالية لاقتصاديات الاستدانة

بالرغم من كونها أحد أهم سياسات الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي ، فمن الممكن أن يكون للسياسة النقدية نتائج غير متوقعة أو حتى غير مرغوبة في الاقتصاد ، ولذلك ومن أجل ضمان سلامتها يفترض بصانعي السياسة النقدية أن يكونوا على دراية دقيقة بتوقيت وأثار السياسة المتبعة على الاقتصاد الحقيقي، وهو ما يتطلب فهما صحيحا للآليات التي ينتقل بها أثر هذه السياسة ، والتي تعبر عن ميكانيكية عمل قنوات إبلاغ السياسة النقدية .

وطبيعة قنوات السياسة النقدية وكذا فعاليتها في نقل أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي ومن خلفها فعالية السياسة النقدية في أي اقتصاد إنما تتوقف على بنية هذا الاقتصاد وخاصة على طبيعة نظامه المالي.

فالأنظمة المالية وبالرغم من تنوعها ، إلا أنه يمكن تصنيفها وفقا لعدة معايير¹ ، ولعل التصنيف الأكثر شيوعا هو ما اقترحه الاقتصادي (John Hicks) سنة 1974 في كتابه **The Crisis in Keynesian Economics** ، بتصنيفه للأنظمة المالية في نوعين أساسيين، وفقا لمعيار طرق تمويل الوحدات الاقتصادية وهما على التوالي: اقتصاد السوق المالية واقتصاد الاستدانة² .

تكون السياسة النقدية في ظل اقتصاديات الاستدانة سياسة مباشرة ، تتم إدارتها عن طريق أدوات مباشرة بهدف أولي وهو تقليص الضغوطات التضخمية . فتدخل البنك المركزي إذن يكون غالبا على أساس تحديد حجم القرض الذي تمنحه البنوك للاقتصاد ، وهو ما يسمى بسياسة تأطير القروض، وذلك من خلال وضع معايير لتحديد وتيرة نمو القرض ومنحه بالنسبة لكل بنك ولكل قطاع. فهنا يعمل البنك المركزي على التعديل أو التصحيح الكمي لسوق النقد(سوق ما بين البنوك). وعليه فإن

وفي سنة 1988 أعاد (Bernanke et Blinder) صياغة نموذج IS-LM بإدماج سوق الائتمان في النموذج السابق وتحوله إلى نموذج آخر يسمى نموذج (CC-LM)، والذي يمثل بدوره التوازن الآني لكل من سوق النقد الذي يتحقق بتقاطع الطلب على النقود وعرضها وتوازن سوق الائتمان الذي يتحقق بتساوي الطلب على القروض وعرض القروض. علما أن توازن سوق الائتمان يمثل المنحنى CC الذي يدمج سوق السلع وسوق القروض (commodities and credit) .

فالطلب على القروض هو دالة متزايدة تابعة لمستوى النشاط الاقتصادي الذي يمثله الدخل الوطني y وفق علاقة طردية ولمعدلات الفائدة المدينة على القروض البنكية p وفق علاقة عكسية و لمعدلات الفائدة في السوق المالية i وفق علاقة طردية .

$$Ld = L(p, i, y)$$

أما عرض القروض فهو تابع لعدة متغيرات خصوصا لحجم الودائع البنكية خارج الاحتياطات الإجبارية $D(1-r)$ حيث تمثل r الاقتطاعات من الاحتياطات وكذا للنسبة λ التابعة لمعدلات الفائدة المدينة على القروض وفق علاقة طردية ولمعدلات الفائدة في السوق المالية وفق علاقة عكسية.

$$Ls = \lambda(p, i) D(1-r)$$

وتجدر الإشارة أن التغير في عرض القروض تابع للتغير في حجم الاحتياطات البنكية وليس لسعر الفائدة.

ويدرس النموذج CC/LM تأثير التغير في العرض النقدي على الطلب الكلي دون التمييز بين النقود وأدوات الائتمان الأخرى، وذلك بالاستناد على الافتراضات التالية:

- وجود ثلاثة أصول وهي النقود (الودائع)، السندات والقروض.
- وجود أربعة أسواق، سوق السلع، سوق نقدي، سوق السندات وسوق الائتمان

، وهذا في ظل سيطرة النظام المصرفي الجزائري على تمويل الاقتصاد الوطني أمام محدودية السوق المالية المغيبة تماما عن الساحة الاقتصادية.

على ضوء الخصائص التي تميز النظام المالي الجزائري ، نتوقع ان تكون القناة المسيطرة و الأكثر ملائمة لنقل اثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الجزائر هي قناة الائتمان . وفي هذا السياق يبرز هدفنا من خلال هذا البحث في محاولة إبراز دور قناة الائتمان (بطريقة قياسية) في نقل اثر السياسة النقدية في الجزائر وذلك على غرار ما تلعبه هذه القناة من دور فاعل في الكثير من اقتصاديات الاستدانة ، وعليه تبرز إشكالية هذا البحث كمايلي:

هل تلعب قناة الائتمان دورا فاعلا في نقل أثر السياسة النقدية في الجزائر؟

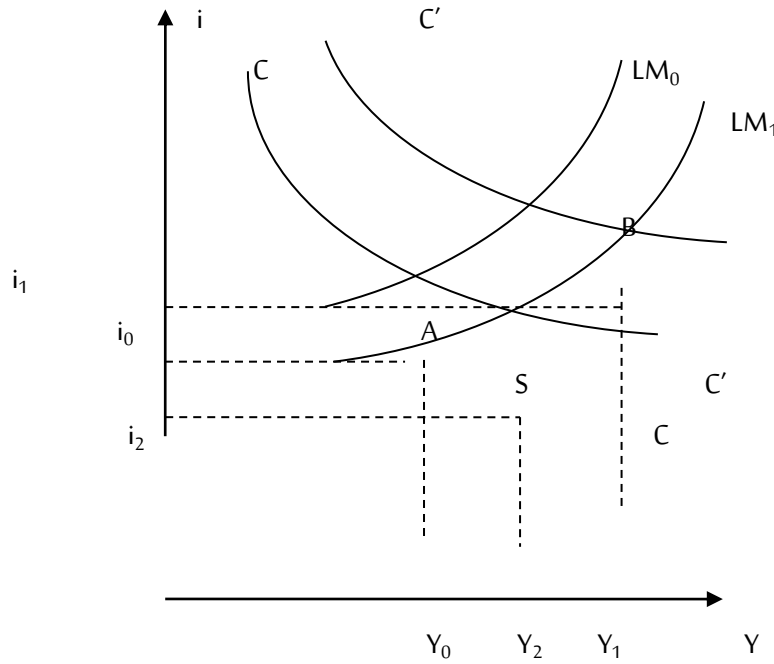
1- ملخص نظري عن قناة الائتمان و دورها في نقل أثر السياسة النقدية

قنوات تأثير السياسة النقدية هي عبارة روابط خاصة من خلالها تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي . أما ميكانيكية تأثير السياسة النقدية فهي تعبر عن عمل قنوات السياسة النقدية في نقل أثرها إلى الناتج والأسعار وفي آجال زمنية طويلة ومتغيرة³. وهذه القنوات كثيرة ومتنوعة يصنفها الاقتصاديون حسب ظهورها في الفكر النقدي إلى قنوات تقليدية تتمثل أساسا في قناة سعر الفائدة وما يرتبط بها من قنوات كقناة سعر الصرف وقناة أسعار الأصول المالية و الحقيقية. أما القنوات الحديثة فتتجلى في قنوات الائتمان من خلال قناة القرض المصرفي (القناة الضيقة للقرض) وقناة الميزانية (القناة الموسعة للقرض)⁴.

و تتجه الأبحاث المعاصرة بشأن انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي إلى إبراز دور الائتمان المصرفي كقناة للسياسة النقدية وذلك بسبب علاقته الوطيدة بالطلب الكلي⁵. و ظهر دور هذه القناة أول مرة على يد الاقتصاديان (Bernanke et Blinder 1988) في إطار النموذج (CC-LM)⁶.

- وجود ثلاث أعوان اقتصادية، البنوك التجارية، الدولة / البنك المركزي، العائلات والمؤسسات.
 - يقوم النموذج على فرضية الاستبدال الغير تام أو الإحلال الغير كامل بين السندات و القروض، ومعنى ذلك أن البنوك لا يمكنها تعويض النقص في ودائعها عن طريق تحويل الأصول المالية التي تمتلكها في محفظتها المالية إلى سيولة نقدية ببيعها في الأسواق المالية ، كما أن المؤسسات لا يمكنها تعويض النقص في مواردها المالية بإصدار أصول مالية جديدة دون أن تتحمل تكاليف إضافية،
 - إدراج متغير جديد في النموذج يتمثل في سعر الفائدة على القروض المعاكس لسعر الفائدة على السندات.
 - الأخذ في الاعتبار مشاكل عدم تناظر المعلومات (informations asymétriques)⁷ التي تميز سوق الائتمان.
 - تركيبة المحافظ المالية للأفراد و المتكونة من السندات و القروض تتحدد بناء على معدلات الفائدة الخاصة بكل منهما .
 - افتراض ثبات المستوى العام للأسعار
 - اقتصاد مغلق
- بناء على ما سبق يمكن تتبع آلية انتقال أثر السياسة النقدية في ظل هذا النموذج وفق ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم-1- أثر السياسة النقدية في اطار النموذج CC/LM



المصدر: Sylvie Diatkine, théories et politiques monétaires, p 154.

تؤدي السياسة النقدية التوسعية ، من جهة ، إلى ارتفاع مستوى الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية ليزيد تبعاً لذلك عرضها للقروض فيحدث توسع في سوق الائتمان ، يظهر في الشكل بانتقال المنحنى CC إلى $C'C'$ وهو ما يظهر الفرق بين هذا المنحنى ومنحنى IS ، وتبعاً لذلك يرتفع حجم الطلب الكلي ومن ثم مستوى الناتج الوطني بانتقاله من Y_0 إلى Y_1 . ومن جهة أخرى تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض معدلات الفائدة على السندات (السوق

فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقترض يبحث عن التوظيف الأكثر ضماناً والذي يمكنه من تعظيم أرباحه. فالقناة الموسعة للقرض تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية. فكلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي و العكس صحيح. نستنتج إذن أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح الائتمان ومن ثم على قرارات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.

فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية ، يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية و الحقيقية، أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجاباً على قدرتها على الاقتراض ، فيزيد حجم إنفاقها الاستثماري (المالي و الحقيقي) وكذا إنفاقها الاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي.

2- طبيعة السياسة النقدية وقنوات تأثيرها في اقتصاد

الاستدانة واقتصاد السوق المالية
الأنظمة المالية وبالرغم من تنوعها ، إلا أنه يمكن تصنيفها وفقاً لعدة معايير، ولعل التصنيف الأكثر شيوعاً هو ما اقترحه الاقتصادي (John Hicks) سنة 1974 في كتابه *The Crisis in Keynesian Economics* ، بتصنيفه للأنظمة المالية في نوعين أساسيين، وفقاً لمعيار طرق تمويل الوحدات الاقتصادية وهما على التوالي: اقتصاد السوق المالية واقتصاد الاستدانة ، ويظهر ذلك في قوله بأنه "يمكن تصنيف المؤسسات (يمكن أن ندرج هنا المؤسسات المالية) في قطاعين: أحدهما يسمح بتغطية احتياجات السيولة بفضل حيازة أصول سائلة، والآخر من خلال إمكانية الحصول على القرض " ⁹.

المفتوحة) ليرتفع تبعاً لذلك الطلب على القروض، وذلك بسبب توجه الأعوان الاقتصادية إلى سوق الائتمان المصرفي ، وعليه يؤول هذا الارتفاع في الطلب على القروض إلى ارتفاع معدلات الفائدة المدينة ومن ثم ترتفع تكلفة الحصول على القروض، مما ينتج عنه انخفاض الطلب عليها فتقل الاستثمارات وينخفض مستوى الطلب الكلي ومن ثم يتراجع مستوى الناتج الوطني بانتقاله من Y_1 إلى Y_2 .

وتلعب السياسة النقدية تأثيرها على الاقتصاد الحقيقي عن طريق قناة الائتمان من خلال القناة الضيقة للقرض التي تؤدي دورها تبعاً لما تمتلكه البنوك من احتياطات نقدية ، و القناة الموسعة للقرض و التي تلعب دورها من خلال ميزانية الوحدات الاقتصادية (محافظهم المالية) ⁸.

• قناة القرض البنكي (القناة الضيقة للقرض)

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح الائتمان للأعوان الاقتصاديين ذوي العجز المالي. ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطيات و الودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي (المشتريات من السلع الاستهلاكية المعمرة) وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار و الناتج الإجمالي. وتحدث الآثار العكسية في حالة السياسة النقدية التقييدية.

وتجدر الإشارة أن الآثار السابقة للسياسة النقدية تمس خصوصاً المشروعات الصغيرة و الوحدات الاقتصادية التي لا تتوفر لها مصادر أخرى للتمويل غير الائتمان المصرفي.

• قناة الميزانية (القناة الموسعة للقرض)

هذه القناة تأخذ في الاعتبار الصحة المالية و الهيكل المالي للمقترضين، من جهة، و المقترضين من جهة أخرى، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية وليس القرض فحسب، ولذلك فهي تعتمد على درجة الإحلال بين التمويل الخارجي و التمويل الداخلي.

القرض البنكي بسد الفجوة بين الادخار و الاستثمار.

يشكل القرض المصرفي المقابل الرئيسي للكتلة النقدية، فعرض النقود في هذا النظام يكون متغيرا داخليا، ذلك أن خلق النقود يكون بسبب ما تطلبه الوحدات الاقتصادية من قروض.

تشكل أصول الأعوان الاقتصادية في هذا النظام عموما من توظيفات على مستوى البنوك وذلك في شكل ودائع للمدى القصير ، أما التوظيفات في شكل أصول مالية فهي قليلة جدا، وذلك بسبب ضيق الأسواق المالية، وحتى السوق النقدية فإنها تكون محصورة في دائرة البنوك ولا تتعد كونها سوق نقدية ما بين البنوك .

تكون البنوك في هذا النظام في حاجة مستمرة للسيولة ، وأمام صعوبة تكوينها لاحتياجات حرة، تلجأ بصورة مستمرة لإعادة تمويل نفسها عن طريق البنك المركزي الذي يلعب في هذا النظام دوره كمقرض أخير، فهو يكون مضطرا للتدخل لإعادة تمويل البنوك (عن طريق إعادة الخصم أو نظام الأمانة) ، لتفادي وقوعها في أزمات مالية تضر بالنظام ككل .

إن ما يهم البنوك في هذا النظام هو تحديد حجم القرض الذي يمكنها منحه في المقام الأول، وعلى أساس ذلك تلجأ للبحث عن التمويل لتغطية حاجتها من السيولة اللازمة. ولهذا تظهر في هذا النظام ظاهرة قسمة القرض (diviseur du crédit) عوض ظاهرة مضاعف القرض (multiplicateur du crédit)¹¹.

انعدام مرونة الأسعار ومعدلات الفائدة بسبب تحديدها إداريا. فمعدلات الفائدة في هذا النظام لا تعكس التوازن بين عرض وطلب القروض (الطلب على القروض غير مرنة لمعدلات الفائدة)، ولكنها

■ فهناك إذن أنظمة اقتصادية تلجأ فيها الوحدات الاقتصادية إلى تلبية احتياجاتها من السيولة عن طريق التعامل في أسواق مالية متطورة، (السوق النقدية وسوق رأس المال) وذلك من خلال حيازة أصول مالية قابلة للتحويل بسرعة إلى سيولة، عن طريق مبادلتها في هذه الأسواق المالية. فتمويل النشاط الاقتصادي في هذه الأنظمة يكون عن طريق الادخار الخاص و العفوي ، ولذلك يطلق عليها باقتصاديات السوق (Economies de marché) ، في حين يكون اللجوء إلى القرض المصرفي ثانويا.

■ وهناك أنظمة أخرى تلجأ فيها الوحدات الاقتصادية إلى تمويل نشاطها الاقتصادي عن طريق اللجوء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي وذلك بسبب قلة ادخاراتها الخاصة و العفوية . يطلق على هذا النوع من الأنظمة باقتصاديات الاستدانة (Economies d'endettement) . في حين يكون اللجوء إلى الأسواق المالية ضعيفا وثانويا.

- السياسة النقدية في اقتصاد الاستدانة

تظهر أهم السمات أو المعالم الرئيسية لاقتصاد الاستدانة في الخصائص التالية¹⁰:

■ يشكل القرض المصرفي الوسيلة الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي ، حيث تلجأ العائلات و المشروعات ، بسبب عجزها عن تمويل نفسها ذاتيا، نظرا لضآلة ادخارها الخاص العفوي، وكذلك بسبب ضيق الأسواق المالية وغياب الادخار الطويل الأجل، إلى تمويل احتياجاتها للسيولة عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، في حين يكون لجوئها إلى الأسواق المالية ثانويا. فالعائلات و المؤسسات تكون مدينة بشكل معتبر للنظام البنكي.

■ تعمل البنوك في هذا النظام ومن خلال منحها للقروض على خلق وسائل التمويل ، حيث يسمح

طلبات الوحدات الاقتصادية للقرض، دون أن ننسى تمويل العجز الموازي .

تبعاً للخصائص السابقة تكون السياسة النقدية في ظل هذا النظام سياسة مباشرة¹² ، تتم إدارتها عن طريق أدوات مباشرة بهدف أولي وهو تقليص الضغوطات التضخمية . فتدخل البنك المركزي إذن يكون غالباً على أساس تحديد حجم القرض الذي تمنحه البنوك للاقتصاد ، وهو ما يسمى بسياسة تأطير القروض، وذلك من خلال وضع معايير لتحديد وتيرة نمو القرض ومنحه بالنسبة لكل بنك ولكل قطاع. فهنا يعمل البنك المركزي على التعديل أو التصحيح الكمي لسوق النقد (سوق ما بين البنوك). وعليه فإن القناة التي تكون الأكثر ملاءمة وسيطرة في نقل أثر هذه السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي هي قناة الائتمان .

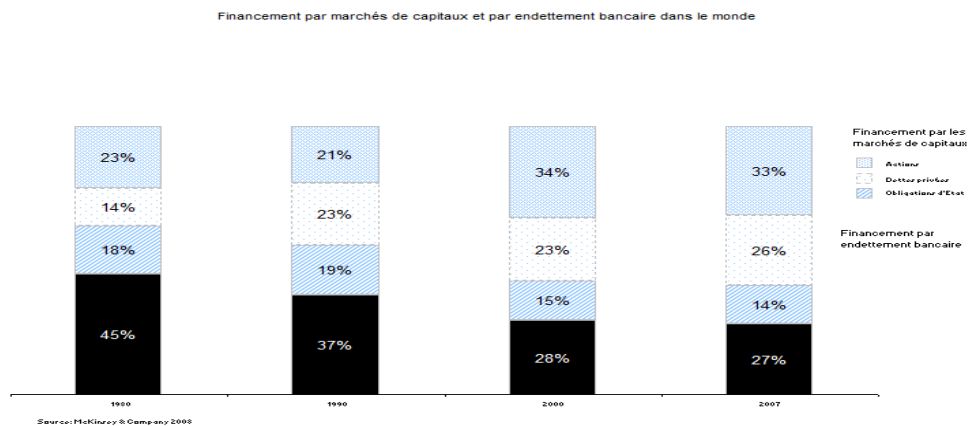
تتجه دول العالم حالياً إلى إدخال آليات السوق في اقتصاداتها ولذلك أصبح يهيمن التمويل عن طريق السوق المالية على التمويل الدولي مقارنة مع التمويل البنكي، وهو ما يوحي بانتشار اقتصاد السوق المالية مقارنة مع اقتصاد الاستدانة في العالم ، ويتضح ذلك جلياً من خلال المنحنى التالي:

تحدد إدارياً من طرف السلطة النقدية عند مستوى معين. فالمعدلات المطبقة تكون صارمة ، كما أن معدلات الفائدة الحقيقية تكون غالباً سالبة ، وهو ما ينعكس على عدم القدرة على انتقاء الاستثمارات المنتجة والغير منتجة ، وهو ما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد.

■ تلجأ الخزينة العمومية في هذا النظام إلى تمويل عجز ميزانيتها أساساً إلى التسبيقات التي يقدمها لها البنك المركزي ، وهذا التمويل النقدي لعجز الميزانية هو تمويل تضخمي، وهو ما يعتبر إشكالياً في حد ذاته . فهذا الأمر يدل بوضوح على تسلط الجهاز التنفيذي على البنك المركزي خاصة وعلى البنوك و المؤسسات المالية بشكل عام. وعليه قد تغيب استقلالية البنك المركزي وإن وجدت فإنها تكون ضعيفة جداً في هذا النظام.

■ إن هذا النظام هو تضخمي بطبيعته ، حيث ترتفع معدلات التضخم بسبب الإصدار النقدي المكثف بدون مقابل لتلبية طلبات البنوك للسيولة وكذا

الشكل رقم 2- التمويل عن طريق الأسواق المالية والتمويل البنكي في العالم



المصدر : www.vernimmen.net/vernimmen/graphiques.du-vernimmen.php

لا يزال الاقتصاد الجزائري عموما و النظام المالي الجزائري على وجه الخصوص يستجيب لمعطيات اقتصاد الاستدانة ، ويظهر ذلك جليا من خلال عدة مؤشرات نقتصر في هذا البحث على إبراز المؤشرات التالية :

أ – التدخل الحكومي في النظام المصرفي الجزائري
ويبرز ذلك بوضوح من خلال المؤشرات التالية :

✓ سيطرة البنوك العمومية على الشبكة البنكية
مقارنة مع البنوك الخاصة

نلاحظ من خلال الشكل السيطرة الواضحة للتمويل عن طريق الأسواق المالية على التمويل في العالم مقارنة مع التمويل عن طريق القروض البنكية، حيث عرف التمويل عن طريق السوق المالية ارتفاعا معتبرا من 55 % سنة 1980 إلى، 63 % سنة 1990، 72 % سنة 2000 و 74 سنة 2007 . أما حصة التمويل البنكي فعرفت تراجعا ملحوظا من 45 % سنة 1980 إلى ، 37 % سنة 1990 ، 28 % سنة 2000 و 27 % سنة 2007 .

تجدد الإشارة ان هذا لا يعني زوال اقتصاد الاستدانة، فلا تزال الكثير من الدول النامية ، ومنها الجزائر ، تستجيب لمعطيات اقتصاد الاستدانة وقد تستجيب لها لمدة طويلة .

3- خصائص النظام المالي الجزائري

الجدول رقم – 1- تطور الشبكة البنكية للبنوك العمومية و الخاصة (2004 - 2012)

السنوآت/ البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الشبايبك	1183	1227	1278	1233	1301	1324	1367	1426	1392
بنوك عمومية	1063	1097	1126	1093	1058	1072	1077	1083	1091
بنوك خاصة	120	130	152	196	243	252	290	343	301

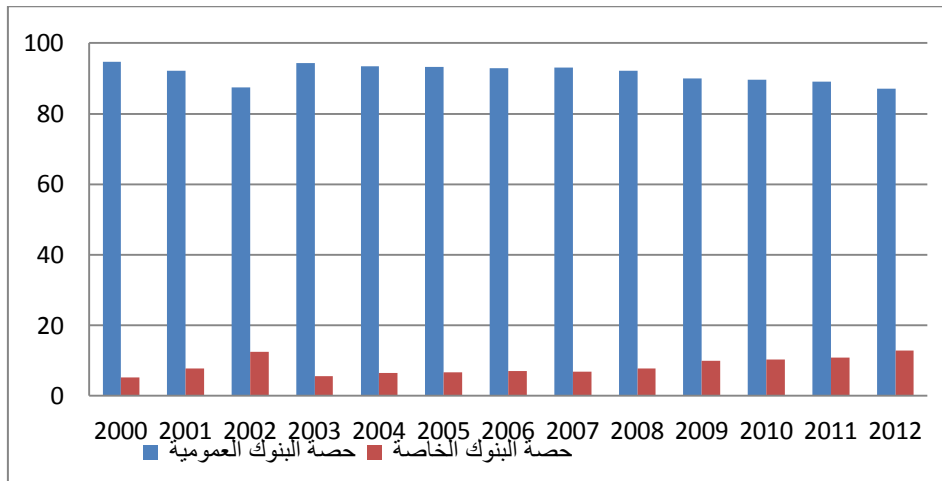
source : Rapport Banque d'Algérie, 2004 , p 74 , : Rapport Banque d'Algérie, 2005 , p , 85, Rapport Banque d'Algérie, 2006 , p 84 , : Rapport Banque d'Algérie, 2007 , p94 , : Rapport Banque d'Algérie, 2008 , p 90 , : Rapport Banque d'Algérie, 2009 , p 102 , : Rapport Banque d'Algérie, 2010 , p 69 , : Rapport Banque d'Algérie, 2011 , p74 , : Rapport Banque d'Algérie, 2012 , p81.

حين تتركز البنوك الخاصة في بعض الولايات دون أخرى، وخصوصا الولايات الشمالية.

✓ سيطرة البنوك العمومية على حصة الأسد من إجمالي الموارد البنكية مقارنة مع البنوك الخاصة

يظهر من الجدول ارتفاع مستمر في عدد الشبايبك البنكية خلال هذه الفترة وهو ما يدل على اتساع دائرة النظام المصرفي، ولكن مع السيطرة الواضحة للبنوك العمومية دائما على أكبر الشبايبك البنكية في مقابل العدد المحدود لشبايبك البنوك الخاصة. يدل ذلك على سوء توزيع البنوك، فالبنوك العمومية تتوزع عبر كل ولايات الوطن، في

الشكل رقم – 3 - تطور حصة البنوك العمومية و الخاصة من إجمالي الودائع المصرفية



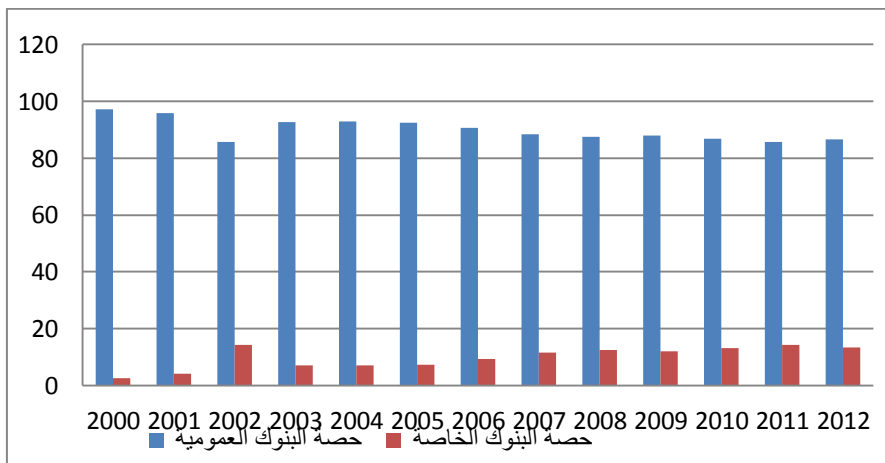
من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك الجزائر

يظهر أن البنوك العمومية تسيطر على حصة الأسد من إجمالي الموارد البنكية مقارنة مع نصيب البنوك الخاصة منها . حيث لم تتمكن البنوك الخاصة مجتمعة تحصيل أكثر من 13 % من إجمالي الودائع خلال هذه الفترة . وترجع هذه الوضعية إلى عدة عوامل أهمها:

- ارتفاع ادخار المؤسسات العمومية العاملة في قطاع المحروقات على مستوى البنوك العمومية بالدرجة الأولى،
- فقدان الثقة في البنوك الخاصة بعد أزمة إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري سنة 2003،
- انخفاض ثقافة الادخار لدى المواطنين ومن ثم انتشار ظاهرة الاكتناز،
- ضعف قدرة البنوك الجزائرية على تبني استراتيجية لجذب الودائع وادخار العائلات والقطاع الخاص،
- سوء انتشار الفروع البنكية وتوزيعها الجغرافي،

✓ سيطرة البنوك العمومية على حصة الأسد من إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد :

الشكل رقم - 4 - تطور حصة البنوك العمومية والبنوك الخاصة من إجمالي القروض



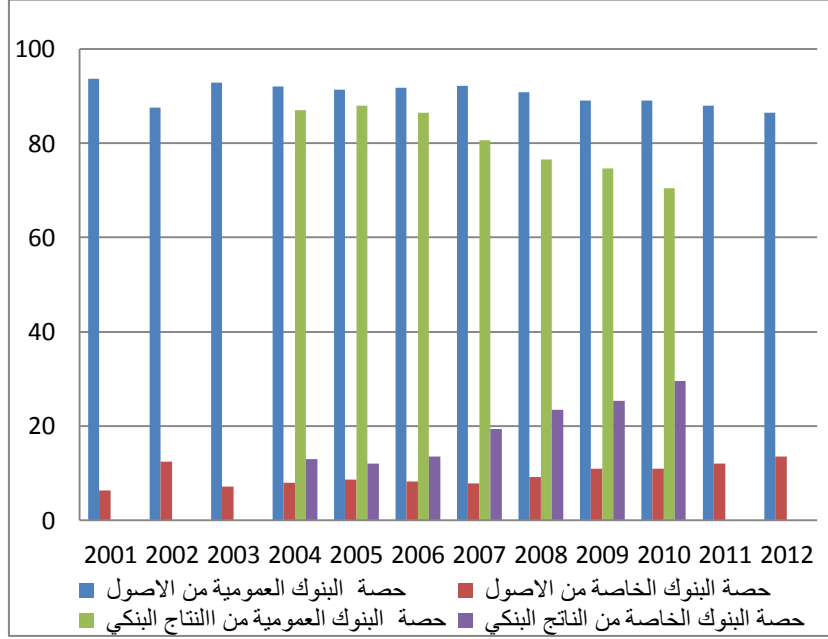
من إعداد الباحثين بناء على تقارير بنك الجزائر

الاتمانية القصيرة الأجل . فالبنوك الخاصة إذن ما تزال بعيدة عن تمويل الاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل .

✓ سيطرة البنوك العمومية على حصة الأسد من مجموع الأصول والنتاج البنكي :

يظهر من الشكل، استحواد البنوك العمومية على الحصة الأهم من إجمالي القروض ، حيث لم تنخفض حصة هذه الأخيرة عن 85 % طيلة هذه العشرية، وهو ما يدل على أن البنوك العمومية هي الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني . أما بشأن البنوك الخاصة، فيعود انخفاض نسب مساهمتها في تمويل الاقتصاد إلى عدم اهتمامها بتمويل القطاع العام، واقتصارها على تمويل القطاع الخاص خاصة في مجال الاستيراد والاعتمادات المستندية، ومنح بعض التسهيلات

الشكل رقم 5- تطور نصيب البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الأصول والنتاج البنكي



مساهمتهما في تمويل الاقتصاد الوطني . مما جعلها تشكل عقبة أمام تطور ونمو الاقتصاد الوطني . ويمكن الاستدلال على ذلك بمؤشرات كثيرة، نقتصر في هذا البحث على المؤشرات التالية:

✓ عدد الشركات المدرجة في البورصة

الجدول رقم 2- عدد الشركات في بورصة الجزائر

السنوات	بورصة الجزائر
2005 - 2000	3
2010 - 2006	2
2012 - 2011	3

المصدر: تقارير لجنة البورصة

يظهر جليا سيطرة البنوك العمومية على الحصة الأكبر من إجمالي الأصول البنكية و الناتج البنكي ، حيث تبلغ أدنى نسبة لحصة البنوك العمومية من الأصول والنتاج على التوالي : 86.5 % بالنسبة للأصول و 80.6 % بالنسبة للنتاج . أما حصة البنوك الخاصة من الأصول و الناتج البنكي فهي منخفضة جدا لا تتعدى في ذروتها 13.5 % بالنسبة للأصول و 29.5 % بالنسبة للنتاج. وهذا الأمر يوجي إلى درجة التركيز الشديد التي تميز البنوك الجزائرية مما يحد من المنافسة البنكية .

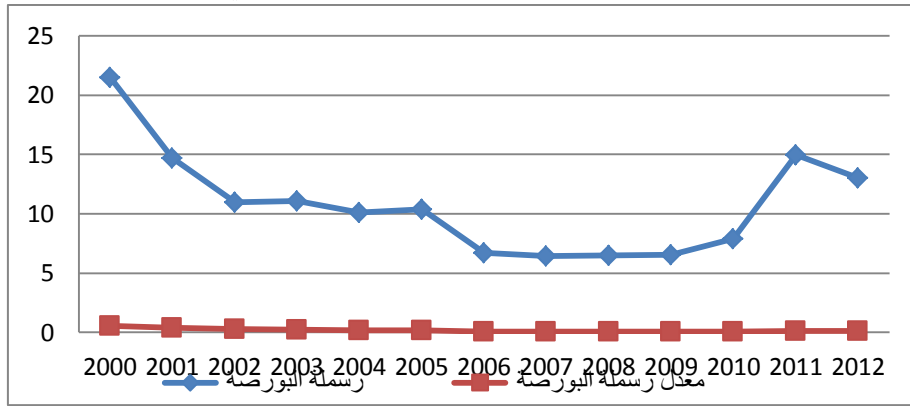
ب - محدودية السوق المالية (البورصة) في الجزائر بالرغم من شروع بورصة الجزائر في العمل منذ سنة 1999 إلى ان هذه الأخيرة ما تزال مغيبة تماما عن الواقع الاقتصادي الجزائري، وذلك راجع إلى ضعف أدائها و ضعف

وبدائية هذه البورصة والتي ما تزال في حاجة إلى خطوات عملاقة وجهود جبارة لتطويرها.

✓ رسملة البورصة ومعدل رسملة البورصة

يظهر بوضوح انخفاض حجم المبادلات في البورصة نتيجة محدودية المؤسسات المدرجة فيها والتي لم تتعد ثلاث شركات في سوق الأسهم ، منذ انطلاق البورصة ولغاية اليوم. في المقابل عرفت البورصات المغربية تنوعا وتعددا في حجم الشركات المتدخلة فيها ، حيث فاق عدد الشركات المدرجة في بورصة تونس مثلا في السنوات الأخيرة 50 شركة، أما في المغرب تجاوز عدد الشركات المدرجة 70 شركة. إن هذا الانخفاض في عدد الشركات المدرجة في بورصة الجزائر مقارنة مع مثيلاتها إنما يدل على محدودية

الشكل رقم - 6 - تطور رسملة البورصة ومعدل رسملة البورصة في الجزائر (2000 - 2012)



من إعداد الباحثين بناء على تقارير لجنة البورصة

إلى 6.46 مليار دج سنة 2007 ، ويرجع هذا الانخفاض إلى انسحاب شركة الرياض سطيف من البورصة سنة 2006 بعد أن لحقت بها خسائر نتيجة تدهور أسعار أسهمها في البورصة . فانسحاب هذه المؤسسة أثر بشكل جلي على كفاءة البورصة وأدائها .

يظهر جليا ، تذبذب رسملة بورصة الجزائر ، خلال هذه الفترة، بين الارتفاع و الانخفاض، حيث بلغت رسملة البورصة أقصى حد لها سنة 2000، حيث بلغت 21.5 مليار دج ، وذلك راجع إلى دخول سهم جديد تمثل في سهم مؤسسة نزل الأوراسي سنة 2000.

وابتداء من سنة 2001، بدأ مستوى رسملة البورصة بالتناقص لغاية سنة 2007، بانتقالها من 14.72 مليار دج سنة 2001، إلى 6.46 مليار دج سنة 2007. ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع أسعار أسهم الشركات الثلاثة المدرجة في البورصة (الرياض سطيف، نزل الأوراسي وصايدال) ، بالإضافة إلى غياب دخول أي شركات جديدة من 2002 إلى 2005 . هذه السنة الأخيرة التي عرفت ارتفاعا طفيفا في رسملة البورصة نتيجة الارتفاع الذي عرفه سهم الأوراسي . ما بين سنتي 2006 و 2007، انخفضت رسملة البورصة بشكل ملحوظ جدا بانتقالها من 6.71 مليار دج سنة 2006،

وابتداء من سنة 2008، بدأت رسملة البورصة ترتفع تدريجيا بانتقالها من 6.50 مليار دج سنة 2008، إلى 7.90 مليار دج سنة 2010 ، لتقفز بشكل ملحوظ جدا إلى الضعف بحجم 14.96 مليار دج سنة 2011. يرجع هذا الارتفاع المسجل ابتداء من سنة 2008، إلى ارتفاع أسعار أسهم الشركات المدرجة (صايدال و الأوراسي) بسبب ارتفاع الطلب عليها خصوصا بعد خروج سهم الرياض سطيف من البورصة . كما أن القفزة المسجلة سنة 2011، إنما ترجع إلى اندراج شركة التأمين أليانس في البورصة في هذه السنة، وهو ما انعكس على تنشيط السوق المالية بعض الشيء. وفي

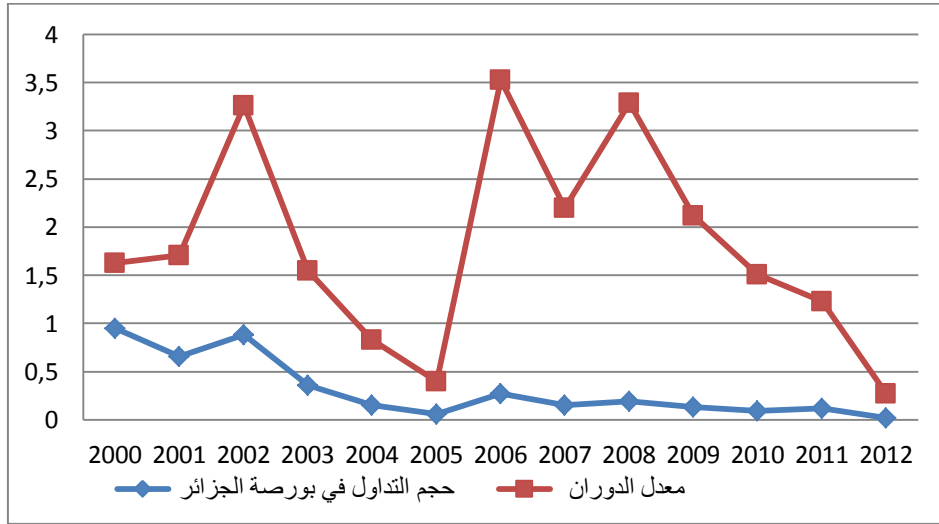
من خلال ما سبق يظهر أن بورصة الجزائر تتميز بمحدوديتها وصغر حجمها وضعف نشاطها وهو ما ينعكس على ضعف قدرتها في تحريك رأس المال في الاقتصاد الوطني.

✓ حجم التداول ومعدل الدوران :

سنة 2012، يعود مستوى رسملة البورصة للانخفاض بسبب انخفاض أسعار أسهم الشركات المدرجة.

أما بشأن معدل رسملة البورصة ، فيظهر جليا اقتراب هذا المعدل من الصفر، وهو ما يدل على غياب مساهمة البورصة عن تمويل الاقتصاد الوطني .

الشكل رقم 7 - تطور حجم التداول ومعدل الدوران في بورصة الجزائر (2000 - 2012)



من إعداد الباحثين بناء على تقارير لجنة البورصة

4 - تطور السياسة النقدية في الجزائر

خلال مرحلة الاقتصاد الموجه ، لعب البنك المركزي دور الممول الحصري للخزينة العمومية التي كانت تسيطر بدورها على الجهاز المالي و النقدي الجزائري من خلال تمويلها للاستثمارات خصوصا استثمارات المؤسسات العمومية . فالبنك المركزي إذن تجرد من كل صلاحياته كسلطة نقدية حيث لم تعط له في الواقع الاستقلالية الكاملة في اتخاذ الإجراءات و القرارات اللازمة بشأن سياسته النقدية.

نتيجة للوضعية السابقة فان السياسة النقدية لم تظهر بمعناها الحقيقي و المستقل ، فهي لم تكن واضحة المعالم بسبب خضوعها بصفة كلية للخطة المادية. ومن ثم تميز التنظيم النقدي بتسيير إداري خاضع للسلطة الحكومية و أجهزتها وهو ما يظهر جليا من خلال :

يبرز الانخفاض الكبير في حجم التداول في بورصة الجزائر ، حيث يظهر معدل حجم التداول بمستويات متدنية تقترب من الصفر ، وهو ما يعكس انخفاض حجم تداول القيمة الإجمالية للأسهم في بورصة الجزائر . إن انخفاض حجم التداول يرجع إلى الانخفاض في أسعار أسهم الشركات المدرجة في البورصة ، وهو ما يظهر بوضوح ضعف سيولة بورصة الجزائر خاصة والاقتصاد الجزائري بصفة عامة .

أما بشأن معدل الدوران، فهو يظهر منخفضا كذلك، حيث لم يتعد في أقصاه 3.53%، وهو ما يدل على انخفاض درجة سيولة السوق من جهة، وانخفاض قدرة بورصة الجزائر على تداول الأسهم بسهولة، من جهة أخرى. أي أن هناك بطء في عملية تداول الأسهم في بورصة الجزائر والذي يمكن إرجاعه إلى محدودية المتعاملين في الأسهم في بورصة الجزائر ، بالإضافة إلى محدودية الأوراق المالية ، وخاصة الأسهم، المتعامل بها في البورصة.

- التدخل الإداري في تثبيت معدلات الفائدة عند مستويات منخفضة و التي بلغت 3.75 % من 1963 إلى 1971 لتتخفض بعدها إلى 2.75 % من 1972 إلى 1986. إلا أنه خلال إصلاحات الثمانينات وبتبني النظام الجديد للانتقال نحو اقتصاد السوق سارعت الدولة إلى تحرير الأسعار تدريجيا بما فيها أسعار الفائدة لترتفع تبعا لذلك إلى 5% خلال سنتي 1987 و 1988 و 7 % سنة 1989¹³
- فمعدلات الفائدة إذن كانت عاجزة عن لعب دورها في تحفيز الادخار، و توجيه القروض وفق معايير التكلفة و المردودية . فهذه المعدلات لم يكن بإمكانها حتى تغطية معدل التضخم لان مستوياتها تظهر منخفضة مقارنة مع معدلات التضخم المسجلة والذي شهد أعلى مستوياته خلال هذه المرحلة حيث بلغ في السبعينات 8.1 % سنة 1975 ليرتفع إلى 11.3 % سنة 1979 . إلا أن هذا المعدل عرف بعض الانخفاض خلال الثمانينات حيث قدر ب 15.1 % سنة 1981 لينخفض نتيجة الانهيار في أسعار البترول إلى 9.3 % سنة 1989¹⁴ .
- الإصدار المكثف للنقود دون مقابل بهدف تغطية احتياجات المؤسسات العمومية التي كانت تعاني من اختلالات داخلية ناتجة عن المشاكل المالية المختلفة التي كانت تتخبط فيها. حيث تشير الإحصائيات¹⁵ إلى الارتفاع المتصاعد للكتلة النقدية، فخلال الفترة من 1962 إلى 1970 تضاعفت الكتلة النقدية فقط ب 3 مليار دج في حين تسارع تضاعف هذا الحجم إلى أكثر من 10 مليار دج طيلة الفترة 1970-1982 و هذا راجع للتخطيط المالي للاقتصاد الذي لعب دوره في تحفيز الاستثمارات عن طريق التوسع النقدي لينخفض تضاعف حجم الإصدار النقدي إلى 1.3 مليار دج طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية 86 – 89 وهذا بسبب الانهيار في أسعار البترول الذي انعكس على حجم الموجودات الخارجية .
- انفصال عرض النقود عن النشاط الاقتصادي باتساع الفجوة بين الإصدار النقدي و الإصدار العيني (الإنتاج المادي) حيث تشير الإحصائيات أن التزايد في الكتلة النقدية كان أكبر من التزايد في الناتج الداخلي الخام . فعندما تضاعف مقدار الإصدار النقدي بحوالي 77 مليار دج ما بين 1963 و 1989، لم يتضاعف الناتج الداخلي الخام إلا بحوالي 30 مليار دج خلال نفس الفترة وهو ما انعكس على تصاعد الضغوط التضخمية كما سبقت الإشارة وارتفاع معدل سيولة الاقتصاد.¹⁶
- في ظل هذه الظروف اتجهت السلطة النقدية في هذه المرحلة إلى إدارة السياسة النقدية عن طريق أساليب مباشرة ولعل أبرزها أسلوب تأطير القروض الذي شكل الأسلوب المفضل و الملائم لإدارة السياسة النقدية خصوصا مع ضيق السوق النقدية التي كانت في طور الإنشاء وغياب السوق المالية.
- إن التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق تدعم بإعادة النظر من جديد في إصلاح النظام المصرفي بصدور قانون النقد و القرض في 14 أبريل 1990 بهدف تأسيس الأعضاء و الأدوات و الميكانيزمات الضرورية لإرساء قواعد تنظيم نقدي و بنكي جديد يتوافق مع مقومات الاقتصاد الحر¹⁷
- قانون النقد و القرض¹⁸ ساهم بشكل واضح في تغيير مسار السياسة النقدية خلال التسعينيات حيث انطلقت هذه الأخيرة تدريجيا نحو أساليب الرقابة الغير مباشرة حيث أصبح يتم إدارة السياسة النقدية خلال هذه المرحلة عن طريق الإجراءات التالية¹⁹: تأطير القروض ، التقنين الحذر، الاحتياطات الإجبارية وإعادة التمويل عن طريق إعادة الخصم .
- فبالنسبة لعملية إعادة الخصم شكلت خلال التسعينيات الأسلوب الأكثر استعمالا لإعادة تمويل البنوك والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل البنك المركزي الجزائري لإدارة السياسة الائتمانية , حيث عرف هذا المعدل ارتفاعا من

10.5 % سنة 1990 إلى 15 % سنة 1995 ، ليشهد انخفاضا متواصلا لغاية 1999 أين بلغ 8.5 %.

التراجع المشهود في معدلات التضخم إنما يرجع أساسا إلى تقلص الفجوة بين الإصدار النقدي و الإنتاج المادي²¹، حيث شهدت عشرية التسعينات استمرار ارتفاع الكتلة النقدية بانتقالها من 343 مليار دج سنة 1990 إلى 1789.3 مليار دج سنة 1999، إلا ان معدلات نمو هذه الأخيرة تبقى اقل من معدلات نمو الناتج الداخلي الخام وهو ما يوحي بتقلص الفجوة بينهما، فمثلا بلغ معدل نمو الكتلة النقدية سنة 1999 ، 12.3 % مقابل نسبة نمو الناتج ب 15.5% .

أما سياسة السوق المفتوحة فقد تمت أول عملية خلال عام 1996 والمتمثلة في شراء البنك المركزي للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها ستة أشهر، وتلتها محاولة أخرى سنة 1997 ولكن نظرا لضيق السوق النقدية وغياب سوق مالية متطورة فإنه يبدو من الصعب تصور قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة في ظل الظروف الراهنة .

أما خلال العشرية الأخيرة، وابتداء من سنة 2000، يعرف الاقتصاد الجزائري تغيرات إيجابية ناتجة أساسا عن الارتفاع الكبير و المتواصل لأسعار النفط و التي أصبحت تعرف بالطفرة النفطية، هذا الارتفاع في أسعار البترول انعكس على تراكم مزايد في الموجودات الخارجية الناتجة عن ارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات. فخلال هذه المرحلة تضاعف حجم الموجودات الخارجية بأكثر من 18 مرة ما بين 2000 و 2011 .

و بشأن الاحتياطي القانوني على الودائع المصرفية فقد حدد بنسبة لا تتعدى 28% في قانون النقد و القرض ، ولكن بموجب التعليم رقم 16-94 الصادرة بتاريخ 19 أبريل 1994 فان البنوك و المؤسسات المالية ملزمة بالاحتفاظ بمبالغ معينة من ورائعها في شكل احتياطات لدى بنك الجزائر وذلك في ظل الشروط المحددة في التعليم رقم 73-94 بتاريخ 28 ديسمبر 1994 وذلك بهدف تنظيم السيولة في الاقتصاد الوطني . و حدد معدل الاحتياطي الإجباري بنسبة 2.5%. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو ان هذه السياسة لم تستعمل بشكل فعلي خلال التسعينات بسبب نقص السيولة المصرفية و التبعية الحصرية للبنوك للبنك المركزي الجزائري.

بل ان هذا المجمع و باعتباره من مقابلات الإصدار النقدي اصبح ابتداء من سنة 2001 يمثل المصدر الأساسي للكتلة النقدية ، حيث ارتفعت نسبة الموجودات الخارجية إلى الكتلة النقدية من 38,3 % سنة 2000 إلى 100,5 % سنة 2005 لتبلغ هذه النسبة 144.8 % سنة 2010 متجاوزة بذلك الكتلة النقدية التي انتقلت خلال نفس الفترة من 2022.5 مليار دج سنة 2000 إلى 8162,8 مليار دج سنة 2010، 9929,2 مليار دج سنة 2011 و 11013.3 مليار دج سنة 2012²². أما القروض للاقتصاد فتحتل المرتبة الثانية في مقابلات الكتلة النقدية علما ان القروض شكلت المقابل الأساسي للكتلة النقدية طيلة العشريتين السابقتين .

بالإضافة إلى أدوات التنظيم النقدي السابقة، يتدخل بنك الجزائر في تنظيم السوق النقدية ابتداء من 1995 عن طريق مجموعة من العمليات أهمها: التدخل اليومي ، الأخذ لأجل للسندات العمومية و الخاصة ، عمليات السوق المفتوحة، مزايدة سندات الخزينة في الحساب الجاري، ومزايدة القروض عن طريق المناقصات.

آلت الظروف السابقة إلى تشكيل فوائض نقدية كبيرة على مستوى المنظومة المصرفية و السوق النقدية ، مما جعل بنك الجزائر يسارع إلى اتخاذ التدابير اللازمة خوفا من عودة الضغوطات التضخمية بعد استقرارها نسبيا عند مستويات متدنية منذ 1997 ، لينصب الاهتمام حول بلوغ الهدف النهائي للسياسة النقدية و المتمثل في تحقيق

ان استعمال الأدوات السابقة ساهم بشكل واضح في تحسن الوضعية النقدية خلال التسعينات ولعل ابرزها ظهور ملامح الاستقرار النقدي بعد تمكن السياسة النقدية من ضبط الإصدار النقدي ، حيث تميزت فترة التسعينات بتراجع ملحوظ في معدل التضخم²⁰ الذي انتقل من 29.7 % سنة 1995 إلى 18.6 سنة 1996، 5.7 سنة 1997 ، 4,9 سنة 1998 و 2,6 سنة 1999.

باسترجاع السيولة ل 6 اشهر . وبموجب هذه الأداة، يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة وبعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يعينه بنك الجزائر،

الاستقرار في الأسعار في المدى المتوسط و الطويل وبمعدل تضخم مستهدف يتراوح بين 3 % و 4 % . ولتحقيق هدف استقرار الأسعار، يعمل بنك الجزائر حاليا على امتصاص الفائض من السيولة في السوق النقدية ، وذلك بالاعتماد على الأساليب التالية²³:

- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة : والتي تم إدخالها منذ جوان 2005 ، حيث تلجا البنوك وفق هذا الأسلوب إلى تشكيل ودائع على مستوى البنك المركزي الجزائري لمدة 24 ساعة أو 7 أيام أو 3 اشهر مقابل عائد يحدده بنك الجزائر.

- وسيلة الاحتياطي القانوني: والذي يشهد ارتفاعا محسوسا ومستمرا لغاية السنوات الأخيرة .
- وسيلة استرجاع السيولة (عن طريق النداء للعرض) : والتي أدخلت حيز التطبيق منذ سنة 2002 من خلال أسلوب استرجاع السيولة ل 7 أيام ليتم تدعيمها منذ سنة 2005 بأسلوب استرجاع السيولة ل 3 اشهر . وسنة 2013

ويظهر تطور معدلات أدوات السياسة النقدية خلال هذه العشرية وبالارقام من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم-3 - : تطور معدلات عمليات بنك الجزائر من(2000 – 2015)

نداءات العروض										
المعدل المستهدف لمناقصات القروض %	تسهيلات الودائع %	استرجاع السيولة			المعدل المستهدف لنظام الأمانات ل 24 ساعة %	معدل إعادة الخصم %	معدل حساب الاحتياطي الإيجاري %	معدل المكافئة في الاحتياطي الإيجاري %		
		استرجاع السيولة ل 6 اشهر %	استرجاع السيولة ل 3 اشهر %	استرجاع السيولة ل 7 أيام %						
8.25	-	-	-	-	10.75	6.00	-	-		2000
8.25	-	-	-	-	8.75	6.00	3.00	-		2001
8.25	-	-	-	2.75	8.75	5.50	4.25	2.50		2002
8.75	-	-	-	1.75	4.50	4.50	6.25	2.50		2003
4.50	-	-	-	0.75	4.50	4.00	6.5	1.75		2004
4.25	0.30	-	1.90	1.25	4.50	4.00	6.5	1.00		2005
-	0.30	-	2.00	1.25	4.50	4.00	6.5	1.00		2006
-	0.75	-	2.50	1.75	-	4.00	6.5	1.00		2007
-	0.75	-	2.00	1.25	-	4.00	8.00	0.75		2008
-	0.30	-	1.25	0.75	-	4.00	8.00	0.50		2009
-	0.30	-	1.25	0.75	-	4.00	9.00	0.50		2010
-	0.30	-	1.25	0.75	-	4.00	9.00	0.50		2011
-	0.30	-	1.25	0.75	-	4.00	11	0.50		2012

-	0.30	1.50	1.25	0.75	-	4.00	12	0.50	2013
-	0.30	1.50	1.25	0.75	-	4.00	12	0.50	2014
-	0.30	1.50	1.25	0.75	-	4.00	12	0.50	2015) (مارس)

Sources : - Bulletin statistique trimestriel N° 1/Sep 2007, p12, Bulletin statistique trimestriel N°5/Déc. 2008, p17, Bulletin statistique trimestriel N° 9/Déc. 2009, p17, Bulletin statistique trimestriel N° 21/Déc. 2010, p17, Bulletin statistique trimestriel N° 16/Dec2011, p17, Bulletin statistique trimestriel, N° 21 mars 2013 , P 17, Bulletin statistique trimestriel, N° 25mars 2014 , P 17 , Bulletin statistique trimestriel, N° 30 Juin 2015 .

النقدية، حجم القروض للقطاع الخاص، سعر الصرف، واعتمد الباحث على بيانات ثلاثية تغطي الفترة من الثلاثي الأول لسنة 1990 إلى الثلاثي الثالث من سنة 1998 ، أي حوالي 35 ملاحظة . وبعد تقدير النموذج محل الدراسة كانت النتائج كمايلي:

- استجابة كل من القناة النقدية وقناة سعر الصرف وقناة القروض للصدمة العشوائية في السياسة النقدية وذلك بشكل يتوافق مع التوقعات النظرية ،
- تحتل قناة القروض الأهمية الأولى في التأثير على الناتج التونسي وتلها أسعار الفائدة في المرتبة الثانية ثم أسعار الصرف في المرتبة الثالثة.

■ دراسة (Adel Boughrara , 2005) بعنوان :
Monetary Transmission Mechanisms in Morocco and Tunisia

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتحديد ومقارنة ميكانيكية انتقال أثر السياسة النقدية التي تسببها الصدمات النقدية في كل من المغرب وتونس ، حيث اعتمدت هذه الدراسة على بيانات ثلاثية تمتد من الثلاثي الأول من سنة 1989 (بالنسبة لتونس) و الثلاثي الأول من سنة 1990 (بالنسبة للمغرب) إلى الثلاثي الرابع من سنة 2005 بالنسبة للبلدين . وتتعلق هذه البيانات بالمتغيرات التالية: معدل الفائدة في السوق النقدية (بالنسبة لتونس) ومعدل الفائدة ما بين البنوك (بالنسبة للمغرب)

ان إدارة السياسة النقدية الحالية في الجزائر عن طريق الأساليب السابقة نجحت في امتصاص حجم معتبر من السيولة الفائضة في السوق النقدية وخصوصا عن طريق وسيلة استرجاع السيولة التي تساهم بنسب اكبر في عملية الامتصاص مقارنة مع الأدوات السابقتين²⁴ . هذا الوضع الذي انعكس إيجابا على تراجع معدلات التضخم خلال السنوات الأخيرة ، حيث قدر هذا المعدل ب 3.9 % سنة 2010 بعد ان كان 4,8 % سنة 2008 ، و 5,7 % سنة 2009 .

- 5 - عرض لبعض الدراسات قياسية لاختبار دور قناة الائتمان
- قبل إجرائنا للدراسة القياسية بشأن اختبار ما اذا كان لقناة القرض البنكي دورا في نقل اثر السياسة النقدية في الجزائر، لا بأس ان نستعرض بعض الدراسات القياسية التي أجريت حول قناة الائتمان المصرفي في بعض الاقتصاديات النامية التي مازالت بدورها تستجيب لمعطيات اقتصاد الاستدانة ، ومن اهم هذه الدراسات نذكر:

■ دراسة (Abdenmour Faouzi, 1999) بعنوان :
Les Canaux de transmission des impulsions de la politique monétaire : Analyse théorique et essai d'application empirique sur données tunisienne

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد قنوات تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد التونسي قياسيا باستعمال النموذج (VAR) والمتضمن المتغيرات التالية: سعر الفائدة في السوق النقدية، الكتلة

أما بشأن قنوات تأثير السياسة النقدية، فتشير النتائج إلى أن كل من قناة سعر الفائدة وقناة القروض وأسعار الأصول لم تكن لها فعالية خلال هذه الفترة في نقل أثر السياسة النقدية إلى الناتج المحلي. ويرجع الباحثون ذلك إلى قصر الفترة محل الدراسة، كما أن هذه الفترة شهدت العديد من الإصلاحات الهيكلية في الأردن على عهد غير مسبوق، وهو ما أدى إلى بعض الفوضى في البيانات محل الدراسة، وكذا في تغيير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية.

■ دراسة (Rania Al –Mashat,Andreas)
 (Billmeier, 2007)²⁸ بعنوان :
**The Monetary Transmission Mechanism in
 Egypt**

فحصت هذه الدراسة قنوات تأثير السياسة النقدية في مصر، وخصوصاً تأثيرها على هدف التضخم وذلك باستعمال النموذج (VAR)، وبالاعتماد على بيانات شهرية تخص الفترة من جانفي 1996 إلى جوان 2005.

ويتضمن نموذج هذه الدراسة سلسلة من المتغيرات الداخلية و الخارجية، فالمتغيرات الداخلية تتمثل أساساً في الناتج الداخلي الخام، مؤشر أسعار الاستهلاك، سعر الصرف الإسمي الفعلي، القروض الداخلية المقدمة للقطاع العام و الخاص وسعر الفائدة، أما المتغيرات الخارجية فتمثلت في سعر البترول وسعر الفائدة على الدولار الأمريكي في السوق العالمية.

وبعد تقدير نموذج الدراسة، توصلت هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف هو القناة التي تسيطر وتلعب دوراً قوياً في نقل أثر السياسة النقدية إلى الناتج والأسعار، أما بقية القنوات وخاصة قناة القروض وقناة أسعار الأصول دورها ضعيف جداً، في حين أن قناة معدلات الفائدة كانت في تطور.

■ دراسة (Adel Boughrara , 2008)²⁹ بعنوان :

كأداة للسياسة النقدية، سعر الصرف الفعلي الإسمي، القروض للقطاع الخاص، مؤشر أسعار الأسهم، مؤشر الإنتاج الصناعي أو الناتج الداخلي الحقيقي ومؤشر أسعار الاستهلاك.

وبعد تقدير النموذج (VAR) توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا سعر الصرف ولا أسعار الأصول المالية كان لها دور كقنوات في نقل أثر السياسة النقدية في كلا البلدين،
- قناة القرض البنكي هي القناة المسيطرة في تونس مقارنة مع قناة أسعار الفائدة،
- تلعب قناة سعر الفائدة دوراً مسيطراً في المغرب حين أن قناة القرض تلعب دوراً ضعيفاً في المغرب مقارنة مع تونس.

■ دراسة (Tushar Poddar, Rande Sab,Hasmik)
 (Khachatryan, 2006)²⁷ بعنوان :
**The Monetary Transmission Mechanism in
 Jordan**

تهدف هذه الدراسة إلى فحص قنوات تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة من 1996 إلى 2005 وذلك بالاعتماد على النموذج (VAR) والذي تضمن المتغيرات التالية : الناتج الحقيقي، الاحتياطات الخارجية، الفرق بين معدل الفائدة على شهادات الإيداع ل 3 أشهر في الأردن ومعدل الفائدة على الدولار الأمريكي في البنك الفدرالي وسعر الصرف مقابل الدولار.

وتوصل الباحثون بعد تقدير النموذج إلى أن السياسة النقدية في الأردن نجحت خلال الفترة محل الدراسة في التأثير على حجم الاحتياطات وكذا في دفع الودائع المصرفية ومعدلات الفائدة على القروض ولكنها لم تنجح في التأثير على الناتج المحلي.

Monetary Transmission Mechanisms and the effectiveness of monetary policy in Egypt, Morocco and Tunisia

- لا تعمل أدوات السياسة النقدية بشكل فعال ما لم تعمل قنواتها بشكل صحيح وفعال،
- تتغير قنوات السياسة النقدية بتغير الوقت، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها: التغيرات التي تطرأ على النظام النقدي في الدولة، الإصلاحات الهيكلية التي تمس النظام البنكي والأسواق المالية... الخ
- تسيطر قناة سعر الصرف على انتقال السياسة النقدية في مصر، وقناة أسعار الفائدة في المغرب وقناة القرض المصرفي في تونس .

■ دراسة (حسين علي العمر، 2009) ³⁰ بعنوان: قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت)

سعت هذه الدراسة للتعرف على قنوات تأثير السياسة النقدية في الناتج المحلي الغير نفطي والمستوى العام للأسعار بدولة الكويت وذلك باستعمال النموذج (VAR) . وتعتمد هذه الدراسة على بيانات شهرية تغطي الفترة من 1992 إلى 2006، وتتعلق هذه البيانات بالمتغيرات التالية: الناتج المحلي الغير النفطي، الرقم القياسي للأسعار ، سعر الخصم، سعر الفائدة قصير الأجل بين البنوك، القروض للقطاع الخاص، قيمة الأسهم المتداولة وسعر الصرف للدينار الكويتي مقابل الدولار. كما أضاف الباحث إلى المتغيرات المحلية السابقة متغيراً خارجياً تمثل في سعر الفائدة على الدولار في لندن .

وتشير نتائج تقدير النموذج المدروس إلى أن قنوات سعر الفائدة، القروض، أسعار الأصول وسعر الصرف هي ذات أهمية نسبية في الكويت لكونها تعزز الأثر العكسي للسياسة النقدية التقييدية و الممثلة في ارتفاع سعر الخصم ، علماً أن هذا الأثر يمس الأسعار فقط من دون الناتج المحلي، وهو ما يفيد بعدم فعالية السياسة النقدية في الكويت. ويرجع الباحث ذلك إلى عدة عوامل أهمها قصور البنية الهيكلية و التشريعية للقطاع المالي الكويتي.

6 - اختبار دور قناة الائتمان في الاقتصاد الجزائري

تعتمد في هذه الدراسة على معطيات ثلاثية تغطي الفترة من 1990 إلى 2014 أي حوالي 100 ملاحظة ، وتخص هذه البيانات المحصل عليها من تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات المتغيرات التالية:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأهمية النسبية لأربع قنوات للسياسة النقدية ، ويتعلق الأمر بقناة سعر الصرف، قناة سعر الفائدة، قناة القرض المصرفي ، وقناة أسعار الأصول المالية، باستعمال النموذج (VAR) . واعتمد الباحث على تقدير ثلاث نماذج بالنسبة لكل دولة :

- بالنسبة لمصر: اعتمد الباحث على بيانات شهرية من الشهر الأول لسنة 1997 إلى الشهر الثاني عشر من سنة 2007 ، وتخص هذه البيانات على التوالي: الناتج الداخلي الحقيقي، أسعار الاستهلاك، معدل الفائدة على سندات الخزينة، سعر الصرف الإسمي الفعلي، مؤشر أسعار الأسهم، بالإضافة إلى متغيرين خارجيين: سعر البترول وسعر الفائدة على الدولار الأمريكي في السوق العالمية .

- بالنسبة للمغرب: اعتمد الباحث على بيانات شهرية من الشهر الأول سنة 1990 إلى الشهر الرابع عشر من سنة 2007 ، وتخص هذه البيانات: الناتج الداخلي الإسمي، مؤشر أسعار الاستهلاك، معدل الفائدة بين البنوك ، القروض الداخلية ، سعر الصرف الفعلي الإسمي، مؤشر أسعار الأسهم ، بالإضافة إلى المتغيرين الخارجيين السابق ذكرهما .

- بالنسبة لتونس : اعتمد الباحث على بيانات شهرية من الشهر الأول سنة 1993 إلى الشهر الأول سنة 2008، وتخص مؤشر الإنتاج الصناعي، مؤشر أسعار الاستهلاك، معدل الفائدة في السوق ما بين البنوك، القروض الداخلية، سعر الصرف الإسمي الفعلي ومؤشر أسعار الأسهم. وبعد تقدير النماذج السابقة توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

التأخر الرابعة هي الفترة المثلى (انظر الملحق رقم 2) التي تحصلنا من خلالها على النتائج المرجوة وعليه وبعد تطبيق اختبار (Johansen - Juselius) كانت النتيجة هي وجود ثلاث معادلات تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة كما هو موضح في الملحق رقم 3 من خلال اختبار الاثر.

تقدير النموذج محل الدراسة (نموذج VECM)

بعد دراسة كل البدائل الممكنة توصلنا إلى تقدير النموذج الموضح في الملحق رقم 4 و الذي تبرز لنا من خلاله الملاحظات التالية:

- المعنوية الإحصائية لمعادلة التكامل المشترك ، حيث أن معظم معاملات المعادلة تختلف معنوياً عن الصفر وذلك لأن قيم t المحسوبة أكبر من قيم t الجدولة (عند مستوى معنوية 5% و 10% . . .) أظف إلى ذلك أن معظم معاملات معادلات التكامل أو ما يسمى بمعاملات حد تصحيح الخطأ تظهر معنوية وبالإشارة السالبة المطلوبة والمتوقعة وهو شرط أساسي حتى يكون نموذج تصحيح الخطأ ملائم من الناحية الإحصائية .

- جميع معادلات النموذج معنوية عند مستوى 1% ، 5% و 10% وذلك حسب ما تظهره إحصائية فيشر و التي تظهر قيماً أكبر من قيم إحصائية فيشر الجدولة . كما تظهر إحصائية ستودنت ان حوالي 30% من معاملات النموذج معنوية عند مستوى 1% ، 5% و 10% وذلك حسب ما تظهره إحصائية ستودنت و التي تظهر قيماً أكبر من قيم إحصائية ستودنت الجدولة.

- تظهر الصفة الإحصائية القوية للنموذج وذلك من خلال معامل التحديد المعدل (R^2 ajusté) و الذي يظهر قيماً مرتفعة تقترب من الواحد بالنسبة لأغلب معادلات النموذج ، فارتفاع معامل التحديد يدل على ان المتغيرات المستقلة في معادلات النموذج مشروحة بصفة جيدة . وعليه فالقوة التفسيرية للنموذج جيدة .

معدل إعادة الخصم (TR) و الذي يمثل أداة السياسة النقدية، الكتلة النقدية (M2) والتي تمثل القناة النقدية ، القروض المقدمة للاقتصاد (CR) والتي تمثل قناة الائتمان ، مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC) الذي يعبر عن الهدف النهائي للسياسة النقدية و الناتج الداخلي الخام (PIB) و الذي يمثل الاقتصاد الحقيقي.

أ - تقدير نموذج الدراسة

قبل تقدير نموذج الدراسة سوف نقوم أولاً بإجراء الاختبارات المناسبة لفحص خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة حتى لا نقع في خطأ الحصول على نتائج تقدير زائفة .

- اختبار سكون (استقرار) السلاسل الزمنية Tests de stationnarité :

نستعمل لهذا الغرض اختبار³¹ فيليب- بيرون - Phillips (1988) Perron لاختبار فرضية العدم بوجود جذر الوحدة ومن ثم عدم استقراره السلسلة الزمنية .

فبعد تطبيق هذا الاختبار تحصلنا على النتائج الموضحة في الملحق رقم 1 و الذي يتضح من خلاله أن كل من السلاسل الزمنية الخاصة بمعدل إعادة الخصم ، الكتلة النقدية، القروض المقدمة للاقتصاد، مؤشر الأسعار و الناتج الداخلي الخام أصبحت مستقرة بعد فرقها الأول ومن ثم فكل منها على حدى هي سلسلة زمنية متكاملة من الدرجة الأولى.

- اختبار التكامل المشترك Test de Cointégration :

على ضوء النتائج السابقة نمر إلى اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الساكنة في فرقها الأول . ونعتمد في هذه الخطوة على اختبار (Johansen - Juselius)³² الذي يقترح اختبار إحصائيتين وهما ، الأول اختبار الأثر (λ - Test de Trace) و الثاني اختبار القيمة الكامنة العظمى (Maximal trace) و (λ_{max} - eigenvalue).

وقبل تطبيق اختبار التكامل المشترك ، كان علينا أن نقوم أولاً بتحديد فترة التأخر المثلى في النموذج VAR فكانت فترة

من خلال النتائج السابقة تظهر جودة تقدير النموذج محل الدراسة .

ب- تحليل دوال الاستجابة

تقيس دالة الاستجابة طبيعة أثر كل متغير من متغيرات النموذج في ذاته وفي المتغيرات الأخرى ، حيث تظهر ما إذا كان لهذا المتغير أثر إيجابي أو سلبي مع تتبع تطور هذا الأثر خلال مدة استقرار معينه³⁴. ومن خلال تحليلنا للشكل البياني لهذه الدوال (انظر الملحق رقم 5) خرجنا بالملاحظات التالية:

- يؤدي حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في القروض المقدمة للاقتصاد إلى ارتفاع الناتج الداخلي الخام على طول فترة الاستجابة وهو ما يتوافق مع النظري .
- يؤدي حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في القروض المقدمة للاقتصاد إلى ارتفاع مؤشر اسعار الاستهلاك في بداية فترة الاستجابة وهو ما يتوافق مع النظري ليتلاشى هذا التأثير بعد الفترة الرابعة .

ج - تحليل نتائج البحث :

يظهر جليا من خلال تحليلنا لدوال الاستجابة ان السياسة النقدية في الجزائر تؤثر على الاسعار في المدى القصير في حين يتلاشى هذا التأثير على المدى البعيد وهو ما يوحي بصعوبة التحكم في التضخم عن طريق السياسة النقدية لان التضخم في الجزائر لا يعود مصدره للنقود فقط ، بل اسباب التضخم في الجزائر متعددة وخاصة التضخم المستورد الذي يصعب ضبطه عن طريق السياسة النقدية . كما تؤثر السياسة النقدية على الناتج الوطني وهو ما يوحي بدور هذه الاخيرة في رفع مستويات النمو الاقتصادي .

وتؤثر السياسة النقدية على كل من الاسعار و الناتج الوطني عن طريق قناة الائتمان التي اظهرت النتائج دورها في التأثير على الاسعار و الناتج الوطني وفق علاقة طردية تتوافق مع التوقعات النظرية ، ومن هنا يبرز جليا ان القروض لا تزال هي المصدر الرئيسي لتمويل الاقتصاد الوطني ومن ثم المصدر الاول لتحريك النشاط الاقتصادي في الجزائر كما سبقت الاشارة، وهو ما يؤكد ان الاقتصاد الوطني ما يزال يستجيب لمعطيات اقتصاد الاستدانة ذي يسيطر فيه القرض المصرفي على تمويل الاقتصاد مقابل محدودية وضعف السوق المالية .

د - توصيات البحث :

- ضرورة تعميق الإصلاحات المصرفية وتعديل الإطار التشريعي وفق ما يتماشى مع التطورات العالمية الحاصلة،

- يؤدي حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في معدل إعادة الخصم إلى انخفاض مؤشر أسعار الاستهلاك في بداية فترة الاستجابة وهو ما يتوافق مع التوقعات النظرية لهذا الأثر.
- يؤدي حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في معدل إعادة الخصم إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام على طول فترة الاستجابة وهو ما يتوافق مع التوقعات النظرية .
- يؤدي حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في معدل إعادة الخصم إلى انخفاض الكتلة النقدية على طول فترة الاستجابة وهو ما يتوافق مع التوقعات النظرية .
- يؤدي حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في معدل إعادة الخصم إلى انخفاض القروض المقدمة للاقتصاد على طول فترة الاستجابة وهو ما يتوافق مع التوقعات النظرية .
- يؤدي حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الكتلة النقدية إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام على طول فترة الاستجابة وهو ما لا يتوافق مع النظري .
- يؤدي حدوث صدمة عشوائية مقدارها انحراف معياري واحد في الكتلة النقدية إلى ارتفاع مؤشر اسعار الاستهلاك على طول فترة الاستجابة وهو ما لا يتوافق مع النظري .

- تقليص درجة التدخل الحكومي في عمل النظام المصرفي
- تشجيع تأسيس البنوك الخاصة و الأجنبية وتفعيلها للمساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني
- الاهتمام أكثر بمنح القروض الطويلة الأجل أو الموجهة لتمويل الاستثمار الإنتاجي
- نشر الثقافة المصرفية بين جموع المواطنين وذلك لتشجيع الادخار العائلي
- تشجيع البنوك على تبني الاستراتيجيات الحديثة كالإندماج المصرفي و الخصخصة البنكية والبنوك الشاملة، هذه
- الاستراتيجيات التي من شأنها رفع رأسمال البنوك ومن ثم رفع مردوديتها .
- العمل على خلق وكالات بنكية جديدة وتوزيعها على كامل التراب الوطني خصوصا بالنسبة للبنوك الخاصة ،
- تشجيع المنافسة البنكية من خلال تنويع المنتجات والخدمات البنكية
- تشجيع البنوك على الاستثمار في البورصة وذلك طبعا بعد تفعيل البورصة الجزائرية

ملاحق البحث

الملحق رقم 1: نتائج اختبار (pp)

النتيجة	P	t المقدرة	t المحسوبة	مستوى الاختبار	السلسلة
غير مستقرة	0	-1.94	-1.35	المستوى	LTR
مستقرة	0	-1.94	-9.84	الفرق الأول	
غير مستقرة	0	-1.94	4.90	المستوى	LM2
مستقرة	0	-1.94	-9.84	الفرق الأول	
غير مستقرة	0	-1.94	4.31	المستوى	LCR
مستقرة	0	-3.45	-11,98	الفرق الأول	
غير مستقرة	0	-2.89	-1.14	المستوى	LIPC
مستقرة	0	-2.89	-12.08	الفرق الأول	
غير مستقرة	0	-3.45	-1.61	المستوى	LPIB
مستقرة	0	-3.45	-11.59	الفرق الأول	

الملحق رقم 2: تحديد فترة التباطؤ

HQ	SC	AIC	عدد فترات التباطؤ
-13.57	*-13.09	-13.90	1
-13.02	-12.14	-13.61	2
-12.71	-11.44	-13.58	3
-14.42*	-12.75	-15.56*	4

الملحق رقم 3: نتائج اختبار (JJ)

اختبار الأثر λ_{trace} - Test de Trace			
الفرض العدمي	الفرض البديل	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة 5 %
$0 = r$	$1 \leq r$	98,89	88,80
$1 \geq r$	$2 \leq r$	70,23	63,87
$2 \geq r$	$3 \leq r$	46,17	42,91
$3 \geq r$	$4 \leq r$	25,59	25,87

12,51	10,20	5 ≤ r	4 ≥ r
-------	-------	-------	-------

الملحق رقم 4: نتائج تقدير النموذج

Vector Error Correction Estimates

Sample (adjusted): 1991Q2 2014Q4

Included observations: 95 after adjustments

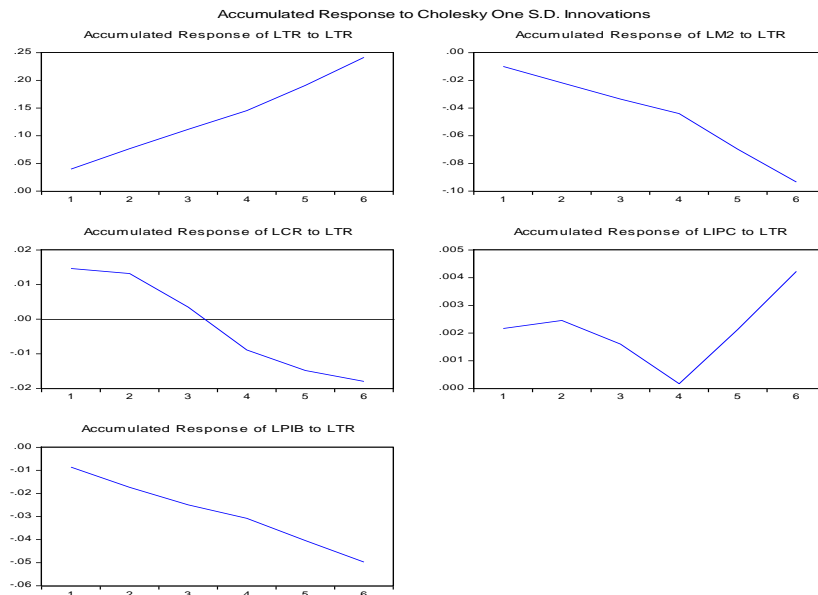
Standard errors in () & t-statistics in []

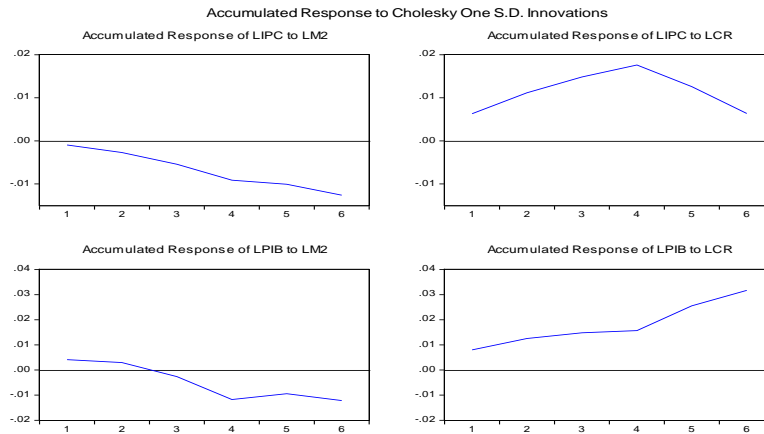
Cointegrating Eq:	CointEq1				
LTR(-1)	1.000000				
LM2(-1)	-170.4806 (42.2467) [-4.03536]				
LCR(-1)	-127.8109 (27.7685) [-4.60274]				
LIPC(-1)	-44.98072 (25.6664) [-1.75251]				
LPIB(-1)	45.66865 (37.3983) [1.22114]				
@TREND(90Q1)	9.090022 (2.02375) [4.49166]				
C	2943.698				
Error Correction:	D(LTR)	D(LM2)	D(LCR)	D(LIPC)	D(LPIB)
CointEq1	0.000544 (0.00036) [1.49912]	0.000761 (0.00035) [2.16135]	0.003896 (0.00100) [3.88813]	0.000394 (0.00014) [2.85856]	0.000440 (0.00047) [0.92790]
D(LTR(-1))	-0.066690 (0.09626) [-0.69279]	-0.071748 (0.09339) [-0.76826]	-0.436387 (0.26559) [-1.64312]	-0.046556 (0.03651) [-1.27522]	-0.032840 (0.12576) [-0.26112]
D(LTR(-2))	-0.063476	-0.067252	-0.413388	-0.044231	-0.030241

	(0.09531)	(0.09247)	(0.26296)	(0.03615)	(0.12452)
	[-0.66598]	[-0.72731]	[-1.57205]	[-1.22364]	[-0.24285]
D(LTR(-3))	-0.060262	-0.062757	-0.390389	-0.041907	-0.027642
	(0.09440)	(0.09158)	(0.26045)	(0.03580)	(0.12333)
	[-0.63837]	[-0.68525]	[-1.49892]	[-1.17053]	[-0.22412]
D(LTR(-4))	0.413495	-0.319872	0.020314	0.113566	-0.088815
	(0.09353)	(0.09074)	(0.25804)	(0.03547)	(0.12219)
	[4.42104]	[-3.52523]	[0.07872]	[3.20161]	[-0.72684]
D(LM2(-1))	0.072300	-0.029321	0.270025	0.042152	-0.069299
	(0.10452)	(0.10140)	(0.28837)	(0.03964)	(0.13655)
	[0.69173]	[-0.28916]	[0.93638]	[1.06336]	[-0.50748]
D(LM2(-2))	0.052829	-0.056556	0.130693	0.028070	-0.085045
	(0.09994)	(0.09696)	(0.27573)	(0.03790)	(0.13057)
	[0.52861]	[-0.58332]	[0.47399]	[0.74060]	[-0.65135]
D(LM2(-3))	0.033357	-0.083791	-0.008640	0.013989	-0.100791
	(0.09689)	(0.09400)	(0.26733)	(0.03675)	(0.12659)
	[0.34427]	[-0.89138]	[-0.03232]	[0.38068]	[-0.79621]
D(LM2(-4))	-0.088879	0.393008	0.591240	0.084351	0.265178
	(0.09624)	(0.09337)	(0.26552)	(0.03650)	(0.12574)
	[-0.92352]	[4.20922]	[2.22669]	[2.31099]	[2.10901]
D(LCR(-1))	0.063388	0.073543	0.424922	0.044666	0.036452
	(0.05745)	(0.05574)	(0.15851)	(0.02179)	(0.07506)
	[1.10334]	[1.31948]	[2.68078]	[2.04997]	[0.48564]
D(LCR(-2))	0.061132	0.070387	0.408773	0.043034	0.034627
	(0.05637)	(0.05469)	(0.15552)	(0.02138)	(0.07365)
	[1.08447]	[1.28706]	[2.62836]	[2.01295]	[0.47017]
D(LCR(-3))	0.058875	0.067230	0.392625	0.041402	0.032802
	(0.05531)	(0.05366)	(0.15260)	(0.02098)	(0.07226)
	[1.06447]	[1.25294]	[2.57297]	[1.97377]	[0.45394]
D(LCR(-4))	-0.336331	0.058267	0.341384	-0.080383	0.090829
	(0.05512)	(0.05347)	(0.15206)	(0.02090)	(0.07201)
	[-6.10223]	[1.08968]	[2.24500]	[-3.84549]	[1.26138]
D(LIPC(-1))	-0.147531	-0.222498	-1.086296	-0.107945	-0.135114
	(0.15883)	(0.15409)	(0.43820)	(0.06024)	(0.20750)
	[-0.92888]	[-1.44399]	[-2.47902]	[-1.79204]	[-0.65114]
D(LIPC(-2))	-0.149940	-0.225869	-1.103540	-0.109688	-0.137063
	(0.15983)	(0.15506)	(0.44098)	(0.06062)	(0.20882)
	[-0.93810]	[-1.45662]	[-2.50249]	[-1.80949]	[-0.65637]
D(LIPC(-3))	-0.152350	-0.229240	-1.120783	-0.111430	-0.139011

	(0.16085)	(0.15605)	(0.44379)	(0.06100)	(0.21015)
	[-0.94715]	[-1.46900]	[-2.52551]	[-1.82661]	[-0.66149]
D(LIPC(-4))	-0.002569	-0.020091	-1.264305	0.607874	0.194656
	(0.16305)	(0.15819)	(0.44986)	(0.06184)	(0.21302)
	[-0.01575]	[-0.12701]	[-2.81047]	[9.83006]	[0.91378]
D(LPIB(-1))	-0.029746	-0.078396	-0.282609	-0.024370	-0.060087
	(0.08840)	(0.08576)	(0.24389)	(0.03353)	(0.11549)
	[-0.33651]	[-0.91415]	[-1.15878]	[-0.72691]	[-0.52029]
D(LPIB(-2))	-0.035238	-0.086077	-0.321904	-0.028341	-0.064528
	(0.08936)	(0.08669)	(0.24653)	(0.03389)	(0.11674)
	[-0.39435]	[-0.99294]	[-1.30573]	[-0.83629]	[-0.55274]
D(LPIB(-3))	-0.040729	-0.093758	-0.361199	-0.032312	-0.068969
	(0.09045)	(0.08775)	(0.24956)	(0.03431)	(0.11818)
	[-0.45027]	[-1.06842]	[-1.44735]	[-0.94191]	[-0.58361]
D(LPIB(-4))	0.178809	0.117235	-0.206961	0.131005	0.054358
	(0.09247)	(0.08971)	(0.25511)	(0.03507)	(0.12080)
	[1.93380]	[1.30688]	[-0.81127]	[3.73574]	[0.44997]
C	0.000920	0.034441	0.069442	0.003241	0.033216
	(0.01259)	(0.01221)	(0.03473)	(0.00477)	(0.01644)
	[0.07307]	[2.82039]	[1.99967]	[0.67888]	[2.01987]
R-squared	0.656846	0.785191	0.350921	0.938676	0.593888
Adj. R-squared	0.558130	0.723396	0.164200	0.921035	0.477061
F-statistic	6.653921	12.70650	1.879387	53.20948	5.083492

الملحق رقم 5: دوال الاستجابة





المصدر: مستخرج من برنامج Eviews 6

- Jean Marie Le Page, Économie monétaire ; Ed Cujas, p 44.

- N,Payelle, les canaux du crédit, document n°2, 2007/2008, pp 3-5 voir le site perso.univ-rennes1.fr/nathalie.../plan%20cours%20et%20documents.pdf

-Nicolas Viegi, Financial Crisis and Real Economy, Lecture 3,

August 2010, voir le site www.nviegi.net/teaching/lec04.pdf

⁷ المقصود بعدم تناظر المعلومات هو عدم قدرة المقرض الحصول على كل المعلومات اللازمة بشأن الحالة المالية للمقترض الذي يقوم بإخفاؤها. ونميز حالتين من عدم تناظر المعلومات : قبل إمضاء العقد وهو ما يسمى بالاختيار العكسي أو السيء (Sélection adverse) وبعد إمضاء العقد أو ما يعرف بالخطر الأخلاقي (aléa moral) ، لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن ارجع إلى:

- Sergio Rossi, Macroéconomie monétaire, op.cit., pp 266-270.
- Agnès Bénassy-Quéré-, Benoit Coeuré, Pierre Jacquet, Jean Pissani-Ferry, politique économique, Ed de Boeck, Paris, 2004, p236.
- Daniel Szpiro, économie monétaire et financière, Ed de Boeck ;Bruxelles, 2009, pp 141 – 142.

⁸ تم تلخيص قنوات الائتمان بتصرف واعتمادا على المراجع التالية:

- Pascal Gaudron,Sylvie Lecappentier, Économie monétaire et financière, Ed economica, 2006, pp 325-326.
- Xavier Bradley, Christian Descamps, Monnaie, Banque , Financement, Ed Dalloz, 2005, pp 189-192.
- Samuel BATES, Effectivité des canaux de transmission de la politique monétaire, Thèse de doctorat, université des Antilles et de la Guyane, UFR de droit et de sciences économiques, 2007, chapitre 1, pp 30-38.

الإحالات و الهوامش :

¹ أهم هذه المعايير : - طرق تمويل الوحدات الاقتصادية ، - آليات تصحيح الأسواق المالية و النقدية و العلاقات و التفاعلات بين الأسواق المالية و النقدية ، - العلاقات بين المؤسسات المالية فيما بينها وعلاقتها اتجاه الجهاز التنفيذي. ارجع إلى:

د، محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 125 ،

² J.R.Hicks, la crise de l'économie keynésienne, France, 1998, p 90.

³ Frédéric Mishkin, Monnaie, Banque et Marchés Financiers, Ed Pearson Education,2004, p799.

⁴ ارجع إلى: محمود مناع عبد الرحمن، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية، في ظل اتباع برامج التكيف وعلاقتها بالركود الاقتصادي، مع إشارة للاقتصاد المصري، دار الأبجدية للصحافة و الطباعة و النشر، 2004 ، ص ص 18-19

Sergio Rossi, Macroéconomie monétaire, - théories et politiques, Ed Bruylant L.G.D.I, Schulthess, 2008, pp 256.- 257

⁵ قناة سعر الصرف لانتقال أثر السياسة النقدية، مفاهيم مالية، العدد الثاني، المعهد المصرفي المصري، مستخرج من الموقع الإلكتروني:

www.ebi.gov.eg

⁶ من طرف الباحثان بتصرف واعتمادا على المراجع التالية:

-Sylvie Diatkine, Théories et Politiques monétaires, Ed Armand colin, Paris, 1995, pp 152-156.

-Rafal Kierzenkowsski, Le canal étroit du crédit ; une analyse critique des fondements théoriques, Avril 2001, pp 2-9.

مستخرج من الموقع الإلكتروني:

<http://basepub.dauphine.fr/xmlui/bitstream/handle/123456789/3439/kierzenkowskipau.pdf>

- ¹⁹. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 69-74 .
- ²⁰. Bulletin statistique trimestrielle , banque d'Algérie, N° 7, Juin 2009, p 19 .
- ²¹. Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, séries rétrospectives, Statistiques monétaires (64-2005), juin 2008
- ²². Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, séries rétrospectives, Statistiques monétaires (64-2005), juin 2012
- ²³. rapport 2006 Banque D'Algérie, Évolution économique et monétaire, pp 146-147
- ²⁴.-banque d'Algérie, rapport 2009: " évolution économique et monétaire en Algérie", p:190.
- ²⁵. Revue Tunnisienne d'Economie n°10, 1999 .
- ²⁶. paper presented in workshop, Monetary Policy and Inflation Targeting, 24th-25th October 2008 , Tunisia
- ²⁷. IMF, Working Paper WP/06/48.
- ²⁸. paper presented in workshop, Monetary Policy and Inflation Targeting, 24th-25th October 2008 , Tunisia
- ²⁹. paper presented in report : research n°FEM 31-05, Efficiency of monetary policies in a changing macroeconomic environment, DRAFT, p 33-63, workshop, Monetary Policy and Inflation Targeting, 24th- 25th October 2008 , Tunisia
- ³⁰. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 6 ، العدد 3، 2009 .
- ³¹. – للتفاصيل بشأن هذا الاختبار ارجع إلى Philippe Casin, Économétrie, Méthodes et applications avec EVIEWS, Ed Technip, Parid, 2009, pp208-213
- Regis Bourbonnais, Économétrie, Manuel et Exercices corrigés, Ed, Dunod, Paris ,2005 , pp 148-158
- ³². – ارجع إلى: Taladidia Thiombiano, Économétrie des modèles dynamiques, Ed l'Harmattan, 2013 , , pp 205-213
- ³³. للتفاصيل بشأن هذا النموذج ارجع الى: Taladidia Thiombiano, Econométrie des modèles dynamiques, op,cit, p p 225-241 :
- ³⁴. د. حسين علي العمر ، قنوات تأثير السياسة النقدية (حالة الكويت)، المرجع السابق، ص 261
- ³⁵ Cornel OROS, Mécanismes de transmission de la politique monétaire en Roumanie, p 10-11
- Cristina PEICUTI, Crédit, Déstabilisation et Crises, Ed l'Harmattan, Paris, 2010, pp 20- 23 .
- ⁹. J.R.Hicks, la crise de l'économie keynésienne, op,cit, p 90.
- ¹⁰. تلخيص بتصرف وبالاعتماد على المراجع التالية:
- د. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، المرجع السابق، ص 187 – 195 .
- Ammour Benhalima; Monnaie et régulation monétaire, référence à l'Algérie, Ed dahlab, pp 72-75.
- Jean Marie Le Page, Économie monétaire, op.cit., pp 60-65.
- Pierre Vernimmen, Finance d'Entreprise, Ed Dalloz, Paris, 2009, pp 360 – 361
- Xavier Ducreux, Économie d'endettement et économie de marchés financiers, les cahiers français, N°277, juillet/septembre, 1996
- Françoise Renversez, de l'économie d'endettement à l'économie de marchés financiers, Revue Economix CNRS, Paris x, document de travail N° 1-2008, pp 54-64.
- ¹¹. ارجع إلى عملية خلق النقود من طرف البنوك من خلال المراجع التالية :
- د. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، المرجع السابق، ص 145 -183 ، ص ص 196-203 ،
- Jean-Luc Bailly, Gille Caire, Archangelo Figliuzzi, Valérie Lelievre, Économie monétaire et financière, Collection dirigée par Marc Montoussé, Ed Leila moussouni, 2000 , p p 67- 70.
- Paul Jacques Lehmann, la politique monétaire, institutions, instruments et mécanismes, Ed Lavoisier, paris, 2011, pp 51- 52.
- ¹²- Sandrine Trouvelot, les limites de la politique monétaire en régime de finance directe, alternatives économiques, N°142, Novembre, 1996.
- ¹³. Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, séries rétrospectives, Statistiques monétaires (64-2005), juin 2012
- ¹⁴. office national des statistiques, ONS, bulletin statistique, N°15, 1987
- ¹⁵. - statistiques financières internationales – FMI- Annuaire 1996.
- ¹⁶. - Annuaire 1996' - statistiques financières internationales
- ¹⁷. M.Benissad, L'ajustement Structurel, OPU, 1999, pp 59-65.
- ¹⁸. ارجع إلى قانون النقد والقرض الصادر في 14 أبريل 1990 .

مصادر الأشكال البيانية الواردة في البحث :

- ¹ منشورات شركة إدارة وتسيير بورصة القيم، خطواتك الأولى في البورصة، 1996،
- ² التقارير السنوية للجنة COSOB، تقرير 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013. المستخرجة من الموقع : www.cosob.org
- ³ Rapport Banque d'Algérie, 2004 , 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013,2014.
- ⁴ Bulletin statistique, séries rétrospectives (1964-2011), Banque d'Algérie, juin 2011
- ⁵ Bulletins statistiques trimestrielles de la Banque d'Algérie, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013,2014.2015
- ⁶ SGBV, Guide pratique de l'introduction en Bourse, ENEP, Rouïba, Algérie
- ⁷ - SGBV, la négociation en Bourse, publication n°3, 1998
- ⁸ Guide de la bourse et des opérations boursières, Collection guide-plus, 1996